

موجز تنفيذي

في خطابه الخاص بحالة المدينة الذي ألقاه العمدة بيل دي بلاسيو يوم 13 من فبراير، فقد أعرب عن نيته تعيين لجنة مراجعة الميثاق (Charter Revision Commission). تتكون اللجنة من 15 عضوًا يعينهم العمدة، وهي مُكلّفة بمراجعة ميثاق مدينة نيويورك بكامله لتحديد النقاط التي تحتاج للمراجعة.

ومن أجل ضمان حصول جميع أهالي نيويورك على فرصة للمشاركة في هذه العملية، فقد أعلنت اللجنة أنها قامت بحملة توعية ومشاركة عامة متنوعة ونشطة وسوف تستمر في إجراء ذلك. عقدت اللجنة 5 جلسات عمومية حتى تاريخه، حيث استمعت اللجنة مباشرة إلى أهالي نيويورك بشأن كيفية تعديل وتحسين الميثاق. استجاب الجمهور لدعوة اللجنة لتقديم شهادة خطية تتضمن تعليقات بطرق متنوعة، مثل البريد والبريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وعلى موقع اللجنة. كما عقدت اللجنة أيضًا أربعة منتديات مناقشة قضايا حيث استمعت إلى العروض التقديمية المقدمة من الخبراء والمهنيين، وأقامت العديد من الفعاليات المجتمعية للحصول على تعليقات الجمهور من بين مجموعة كبيرة من وجهات النظر والآراء. وقد أسفرت عملية المشاركة العامة التي أجرتها اللجنة عن مجموعة كبيرة من التعليقات والمقترحات من أعضاء من العامة وأعضاء (Good Government Groups)، والمحامين والخبراء والمهنيين والمسؤولين المنتخبين ووكالات المدينة. راجع فريق العمل كل التعليقات التي تسلمتها اللجنة ودرسها بعناية. جاءت معظم التعليقات المتلقاة حتى تاريخه ضمن خمس نقاط للسياسة العامة:

- تمويل الحملة
- انتخابات المجالس البلدية في مدينة نيويورك
- المشاركة المدنية
- المجالس المجتمعية
- عملية تقسيم المناطق

يصف التقرير شهادة الجمهور في كل مجال من مجالات السياسة العامة الخمسة هذه، جنبًا إلى جنب مع نتائج المراجعة المبدئية التي أجراها فريق العمل وتحليل المقترحات ذات الصلة، مثل توصيات فريق العمل للخطوات التالية التي يجب على اللجنة اتخاذها. ومن خلال التركيز على عمل اللجنة بهذا الأسلوب، يتمثل هدف التقرير في خلق حوار مجتمعي كبير وإثرائه، وكذا مساعدة اللجنة في صياغة أسئلة تصويت تطرح على الجمهور لإبداء الرأي بشأنها. تُعد التوصيات المقدمة من فريق العمل بمثابة توصيات مبدئية ولا يتمثل الغرض منها في تقليل دراسة اللجنة لنقاط أخرى في السياسة، أو تعليقات أو مقترحات أو أي شيء آخر يُحدّ من عمل اللجنة.

كما تلقت اللجنة أيضًا العديد من التعليقات والمقترحات من وكالات المدينة. يُلخص التقرير مجموعة منتقاة من مقترحات وتوصيات الوكالة والتي تُجري عليها اللجنة المزيد من الدراسة.

وأخيرًا، تسلمت اللجنة تعليقات ومقترحات أشارت إلى مجموعة من الموضوعات الأخرى، مثل السلامة العامة واستغلال الأراضي والتي يتناولها التقرير دون إسداء مقترحات معيّنة لتجري عليها اللجنة المزيد من الدراسة.

تابع، موجز تنفيذي

مجالات التركيز الموصى بها

تمويل الحملة

تلقت اللجنة الكثير من التعليقات التي تتناول نظام تمويل الحملة، والذي يفرض حدودًا للمساهمة والمتطلبات الأخرى للمرشحين لمناصب العمدة، والمحامي العام، والمراقب المالي، ورئيس البلدية ومجلس المدينة. كما يقدم النظام أيضًا التمويل العام للمرشحين والذين يتطوعون للمشاركة في برنامج المدينة ويوافقون على قيود والتزامات إضافية.

وقد وصف معظم الخبراء والمحامين والأعضاء من الجمهور نظام تمويل الحملة في مدينة نيويورك بأنه نموذج يُحتذى. وعلى الرغم من ذلك، أعرب المعلقون عن مخاوف خطيرة بشأن الفساد المستمر، وتفشيته، واقترحوا العديد من الطرق التي يمكن بها تقوية نظام تمويل الحملة من أجل مكافحة الفساد وتفشيته.

أوصى فريق العمل بأن تركز اللجنة على إصلاحات بعض من العناصر الجوهرية في نظام تمويل الحملة، والتي كانت بمثابة الموضوع الأساسي للتعليقات المتكررة من قبل الخبراء، والمسؤولين المنتخبين، والأعضاء من العامة: حدود المساهمة، وصيغة المطابقة العامة، وسقف أموال المطابقة. يوصي فريق العمل بأن تجتذب اللجنة المزيد من مداخلات الخبراء والجماهير بشأن هذه المجالات وأن تُظهر اهتمامًا بالغًا بتطوير أحد المقترحات بتقليل حدود المساهمة، وتقوية التمويل من الجمهور، ورفع سقف أموال المناظرة العامة.

انتخابات المجالس المحلية في مدينة نيويورك

أدلى الأعضاء من الجمهور والخبراء والمسؤولين المنتخبين بشهاداتهم بصورة كبيرة، وقدموا العديد من التعليقات الخطية، بشأن كيفية تحسين إدارة الانتخابات في المدينة. من المخاوف التي أثرت بشكل كبير هي الحاجة إلى زيادة مشاركة الناخبين.

جاءت المقترحات بشأن مواجهة ضعف مشاركة الناخبين بوجه عام ضمن ثلاث فئات. أولاً، قدم البعض مقترحات بتطوير إدارة الانتخابات، مثل إجراء تغييرات في عمليات التسجيل ومقترحات باعتماد التصويت المُبكر. ثانيًا، دعا البعض إلى زيادة إمكانية الوصول إلى التصويت سواء من خلال إجراء تغييرات مباشرة في متطلبات تأهل الناخب أو من خلال الجهود الرامية إلى إزالة العوائق الملموسة أمام التصويت التي تواجه المهاجرين والفئات السكنية البسيطة الأخرى من خلال زيادة خدمات مساعدة الناخب. ثالثًا، مواجهة قلة المشاركة بين الناخبين، والكثير من المقترحات المقدمة لتشجيع أهالي نيويورك الجدد على التصويت، مثل تبني أحد أنظمة التصويت ذات الاختيارات المرتبة لتسجيل تفضيلات الناخب بصورة أفضل.

بالرغم من أن فريق العمل يوصي بأن تجتذب اللجنة المزيد من التعليقات والمقترحات في كل فئة من هذه الفئات، نلاحظ أن هذا الإجراء يتطلب دراسة عدة عوامل بعناية. ونظرًا لأن الكثير من تفاصيل كيفية إجراء الانتخابات في المدينة منصوص عليها في قانون الولاية، ودستور الولاية، فإن إصلاح إدارة الانتخابات البلدية قد يؤدي إلى ظهور نظام متشعب لانتخابات الولاية والانتخابات المحلية، مما يثير مخاوف تشغيلية وقانونية محتملة.

تابع، موجز تنفيذي

يوصي فريق العمل بأن تركز اللجنة على الإصلاحات المقترحة التي:

- تتناول عناصر النظام الانتخابي المحددة للمدينة، مثل الاستخدام المحتمل لأحد أنظمة التصويت ذات الاختيارات المُرتبة في الانتخابات التمهيدية المحلية، وتحديدًا الانتخابات التمهيدية للمناصب في جميع أرجاء المدينة؛ و
- أن تستجيب للمتطلبات المحددة لأهالي نيويورك مثل، تقوية وتوسيع خدمات المساعدة اللغوية.

وفي ذات الوقت، يوصي فريق العمل بأن تجتذب اللجنة المزيد من المدخلات بشأن السؤال الذي يستفسر عما إذا كان يمكن تحقيق طرق أخرى أفضل لزيادة مشاركة الناخب على مستوى الولاية، بدلاً من عملية مراجعة ميثاق المدينة. ومن أجل مواجهة انخفاض معدلات مشاركة الناخب، يوصي فريق العمل أيضًا بأن تدرس اللجنة الإصلاحات التي تُشجع المشاركة المدنية، كما هو مطروح في القسم التالي من التقرير.

المشاركة المدنية

أظهرت الكثير من التعليقات التي تلقتها اللجنة قلقًا شائعًا بشأن حالة المشاركة المدنية في المدينة، ومن ثم، مدى نشاط الديمقراطية المحلية لدينا. تُعد جهود المدينة المبذولة حاليًا لتشجيع مشاركة مواطنيها كثيرة ومتنوعة، إلا أن المعلقين اقترحوا طرقًا يمكن للمدينة من خلالها تدعيم هذه الجهود والاستخدام الأمثل لأعظم مواردها - وهم مواطنوها - من أجل تحسين وظائف الحكومة المحلية وجودة الحياة في المدينة.

تضمنت الموضوعات والمقترحات التي يتكرر تقديمها للجنة إنشاء آلية لتنسيق جهود المدينة المبذولة حاليًا؛ وتشجيع المشاركة المدنية كفرص متواصلة للمشاركة المنتظمة في الحياة المدنية للمدينة؛ وتشجيع المشاركة التي يقوم عليها المجتمع والمرتبطة به ثقافيًا؛ وتحسين طرق إبلاغ الجماهير بشأن فرص المشاركة.

يوصي فريق العمل بأن تجري اللجنة المزيد من الدراسة لطرق تقوية جهود المدينة لإشراك مواطنيها، مثل احتمالية إنشاء كيان أو مكتب جديد يضطلع تحديدًا بالمسؤولية عن هذا الغرض. يوصي فريق العمل بأن تسعى اللجنة إلى الحصول على مزيد من المدخلات بشأن الأسئلة التالية:

1. كيف يستطيع هذا الكيان أو المكتب تدعيم أو تكميل أو تنسيق الجهود التي تبذلها المدينة حاليًا في هذا المجال، مثل مبادرة "نيويورك الديمقراطية" المُعلنة مؤخرًا؛
2. كيف يستطيع هذا الكيان أو المكتب تسهيل توسع وضع موازنة بصورة تشاركية أثناء العمل ضمن قيود تشغيلية وقانونية؛
3. ما هو المكان الذي ينبغي أن يوجد به هذا الكيان أو المكتب؛ و
4. ما إذا كان هذا الكيان أو المكتب يمتلك هيكلًا مستقلًا أو غير حزبي، أو هيكلًا آخر.

تابع، موجز تنفيذي

المجالس المجتمعية

أعرب الأعضاء من العامة والخبراء والمسؤولين المنتخبين عن اهتمامهم البالغ بأن تكون المجالس المجتمعية التابعة للمدينة - وبالغلة 59 - مُعبّرة بصورة أكبر عن المجتمعات التي تمثلها وأن تتمتع بتأثير أكبر في تمثيلها لتلك المجتمعات. بالرغم من أن اللجنة تلقت الكثير من التعليقات في هذا المجال، إلا أن المخاوف التي تتكرر إثارها تمثلت في أن المجالس المجتمعية غير متنوعة بما فيه الكفاية، سواء ديموغرافياً أو أيديولوجياً؛ وتفتقر إلى عملية تعيين مركزية ومتسقة؛ ولا تمتلك الموارد الملائمة.

واستجابة لتلك المخاوف، يوصي فريق العمل بأن تدرس اللجنة مقترحات لما يلي:

1. فرض حدود زمنية لأعضاء المجلس المجتمعي كوسيلة لزيادة التنوع؛
2. وضع معايير لعملية التعيين الحالية وتحسينها؛
3. تقديم دعم إضافي وموارد جديدة للمجالس المجتمعية، وخصوصاً في سياق التخطيط الحضري؛
4. تطوير طرق أخرى لضمان أن تكون المجالس المجتمعية ممثلة للمجتمعات التي تخدمها.

عملية التقسيم إلى مناطق

بعد كل تعداد لكل عشر سنوات، يجب على العمدة ومجلس المدينة تعيين لجنة مؤلفة من 15 عضواً لتقسيم المناطق من أجل رسم خطوط منطقة مجلس المدينة لإضافة التغييرات التي تطرأ على السكان. سوف تُجرى الخطة التالية لتقسيم المناطق في العام 2023، وقد استمعت اللجنة إلى مجموعة متنوعة من المقترحات متعلقة بالعملية والتي تم من خلالها رسم خطوط المنطقة.

ظهر العديد من الموضوعات الرئيسية في عملية المشاركة العامة. أعرب بعض المعلقين عن قلقهم بخصوص أن عملية تقسيم الدوائر ما زالت تواصل إعطاء الواجب للقوة التصويتية لمجموعات الأقليات العرقية والإثنية، بعد أن أبطلت المحكمة العليا آلية التصريح المسبق لوزارة العدل، والتي كانت تسعى لضمان ألا تمتلك التغييرات التصويتية في مقاطعات معينة نية تمييزية وأثراً تمييزياً. وأكد البعض على أهمية استقلالية لجنة تقسيم المناطق واقترحو تغييرات على عملية التعيين. وأخيراً، أعرب المعلقون عن قلقهم حيال نزاهة التعداد القادم في العام 2020.

يُدرّك فريق العمل أن أي تغييرات تطرأ على عملية تقسيم المناطق سوف تستلزم مراجعة حثيثة للتأثيرات القانونية والعملية والتأثيرات على السياسة لهذه الإصلاحات، من خلال المزيد من المدخلات والتحليلات من الخبراء وأصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، يجب أن تحتوي أي دراسة لأي تغييرات محتملة لعملية تقسيم المناطق في المدينة على تقييم لكيفية تأثير التغييرات على العملية بالكامل. يوصي فريق العمل بأن تدعو اللجنة الجماهير إلى تقديم المزيد من التعليقات والمقترحات فيما يتعلق بهذا المجال المهم والمعقد.

تابع، موجز تنفيذي

بأخذ ذلك في الاعتبار، يوصي فريق العمل بمواصلة دراسة ثلاثة مجالات لعملية تقسيم المناطق:

1. إجراءات لمواجهة تأثيرات عملية تقسيم المناطق في القوة التصويتية لمجموعات الأقليات العرقية والإثنية، مثل تقديم مراجعة إضافية وتحليلات للحدود المقترحة من قبل خبير مستقل، أو تغييرات أخرى تعكس أهداف السياسة العامة المهمة النابعة من قانون حقوق التصويت وعملية التصريح المسبق لوزارة العدل؛
2. إجراء تغييرات على هيكل لجنة تقسيم المناطق من أجل تشجيع استقلاليتها وتقليل تأثير المسؤولين المنتخبين، بما في ذلك التغييرات المحتملة على عملية التعيين؛ و
3. استراتيجيات لمواجهة التأثيرات السلبية في حال جاء التعداد أقل من الحقيقي في عملية تقسيم المناطق.